

مؤشرات البورصة تتراجع عند الإغلاق وسط زخم بالتداولات



تراجع جماعي للمؤشرات

59.53 مليون سهم يوم الخميس الماضي، وحقق سهم «بيك» انشط سيولة بالبورصة بقيمة 2.1 مليون دينار يتداول قرابة 4 ملايين سهم، ليرتفع عند الإغلاق بنسبة 0.76% عند سعر 527 فلساً بمكاسب بلغت 4 فلس.

وجاء سهم «عيان للإجارة» على رأس أنشط تداولات البورصة من حيث الكميات بإحجام بلغت 9.04 مليون سهم بسيولة قيمتها 290.42 ألف دينار، ليستقر السهم عند الإغلاق عند سعر 32 فلساً.

بيله الصناعة بنسبة 0.92%، فيما كان النفط والغاز الأقل في هذا الصدد مرتفعاً بحوالي 0.13%، وتصدر سهم «ميرد» السراحيجات بانخفاض نسبته 11.34%، فيما جاء سهم «الرابضة» على رأس الارتفاعات بنمو اقترت نسبته من 19%.

وارتفعت سيولة البورصة أمس 6.2% إلى 9.65 مليون دينار مقابل 9.09 مليون دينار بالجلسة السابقة، كما ارتفعت أحجام التداول 41.4% إلى 84.19 مليون سهم مقابل

تراجعت مؤشرات البورصة جماعياً في نهاية تعاملات أمس الأحد، حيث هبط المؤشر العام 0.11% وانخفض المؤشران الرئيسيان 0.02% و 0.16% على التوالي. وسجلت مؤشرات 6 قطاعات تراجعاً أسس بتصدرها الاتصالات بنسبة 1.65%، بيله العقارات بنحو 1%، أما تكبد الثامن أقل الخسائر بواقع 0.01%.

في المقابل، ارتفعت مؤشرات 5 قطاعات أسس بتصدرها التكنولوجيا بنحو 2.9%.

«الخليج للتأمين» تحقق 3.3 ملايين دينار أرباحاً صافية خلال الربع الأول

ونقل البيان عن الرئيس التنفيذي لـ(الخليج للتأمين) خالد الحسن قوله إن نتائج الربع الأول عكس النمو المتواصل للشركة قدرتها على حماية أصولها وحقوق مساهميها وسعيها المستمر لتقديم أفضل خدمات التأمين لعملائها في الأسواق التي تتواجد فيها.

وأضاف أن استراتيجية (الخليج للتأمين) تهدف إلى التوسع الإقليمي وزيادة حصصها السوقية محلياً وإقليمياً.

وتأسست مجموعة الخليج للتأمين عام 1962 وأدرجت في بورصة الكويت عام 1984 وتقوم بكل أنواع التأمين وجميع أعمال الضمان والتعويض واستثمار رأس المال والممتلكات في مختلف مجالات الاستثمار المالي والعقاري محلياً ودولياً.



خالد الحسن

من 2018. وذكرت أن مجموع الأصول في الربع الأول العام الحالي ارتفع ليصل إلى 496.8 مليون دينار (6.1 مليار دولار) بزيادة نسبتها 1 في المئة.

«كامكو» تتوقع ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي لدول الخليج 1.9 بالمئة في 2018

نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 1.9 في المئة على أساس سنوي لكل عام. كما تتوقع أن تحقق دولة الكويت أعلى معدلات الفائض المالي خلال العامين 2018 و2019 ليصل إلى 7 في المئة و 6.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي.

مبينة أنها «ستظل الدولة الخليجية الوحيدة التي تنفرد بتسجيل فائضا ماليا في عام 2018».

وذكرت أن تقرير صندوق النقد الدولي الأخير يشير إلى تراجع متوسط العجز غير النفطي إلى نسبة 1.30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي بحلول عام 2019 لافتة إلى أن فائض الحساب الجاري للعام 2018 سيبلغ نسبة 3.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

في حدود 2.7 في المئة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 2.2 في المئة على أساس سنوي مع قيام دول الخليج بزيادة إنتاج النفط تبعاً في عام 2019.

وأوضحت أن صندوق النقد الدولي خفض توقعات الإنتاج النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال العام الحالي لكن التقديرات تشير إلى ارتفاع هامشي مقارنة بمستويات عام 2017 بمقدار 17.4 مليون برميل يومياً.

وقالت إن النمو في البحرين سيكون مدفوعاً بالناتج المحلي الإجمالي غير النفطي البالغ 3.6 في المئة نظراً لاستفادتها من توقع الانتهاء من إنجاز المشاريع الاستثمارية.

وتوقعت (كامكو) أن تتمكن قطر من تسجيل أسرع وتيرة للنمو الاقتصادي غير النفطي على مستوى المنطقة خلال عامي 2018 و2019 ليصل

أعلنت شركة الخليج للتأمين الكويتية تحقيقها 3.3 مليون دينار كويتي (11.1 مليون دولار أمريكي) أرباحاً صافية عن فترة الربع الأول من 2018 بربحية 18.63 فلس للسهم بارتفاع نسبته 28.5 في المئة مقارنة بذات الفترة من 2017.

وقالت الشركة في بيان صحفي أن حقوق المساهمين بلغت 79.6 مليون دينار (265.6 مليون دولار) في نهاية الربع الأول في حين بلغت القيمة الدفترية للسهم 445 فلساً.

وأضافت أن قيمة الأقساط المكتتبة بلغت 82.2 مليون دينار (274.5 مليون دولار) بزيادة نسبتها 4.8 في المئة مقارنة بذات الفترة من 2017.

في حين بلغ ربح الاستثمار والأرباح الأخرى 3.3 مليون دينار (11.78 مليون دولار) عن فترة الربع الأول

توقعت شركة كامكو للاستثمار الكويتية ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 1.9 في المئة في العام الحالي وبنسبة 2.6 في المئة خلال العام المقبل.

وقالت (كامكو) في تقرير اقتصادي أصدرته إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسدول مجلس التعاون الخليجي في 2017 انخفض بنسبة 0.2 في المئة على أساس سنوي بسبب تراجع الناتج المحلي الإجمالي النفطي الفعلي بنسبة 2.8 في المئة على أساس سنوي.

إثر اتفاق منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) المعني بخفض الإنتاج.

ووفق هاتان الشركتان قاعدة مالية راسخة وخبرة واسعة في مجال إدارة الأصول وتطوير العقارات التجارية فضلاً عن سجلهما الحافل في تشغيل المجمعات التجارية المميزة.

أعلنت شركة الخليج للتأمين الكويتية تحقيقها 3.3 مليون دينار كويتي (11.1 مليون دولار أمريكي) أرباحاً صافية عن فترة الربع الأول من 2018 بربحية 18.63 فلس للسهم بارتفاع نسبته 28.5 في المئة مقارنة بذات الفترة من 2017.

وقالت الشركة في بيان صحفي أن حقوق المساهمين بلغت 79.6 مليون دينار (265.6 مليون دولار) في نهاية الربع الأول في حين بلغت القيمة الدفترية للسهم 445 فلساً.

وأضافت أن قيمة الأقساط المكتتبة بلغت 82.2 مليون دينار (274.5 مليون دولار) بزيادة نسبتها 4.8 في المئة مقارنة بذات الفترة من 2017.

في حين بلغ ربح الاستثمار والأرباح الأخرى 3.3 مليون دينار (11.78 مليون دولار) عن فترة الربع الأول

توقعت شركة كامكو للاستثمار الكويتية ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 1.9 في المئة في العام الحالي وبنسبة 2.6 في المئة خلال العام المقبل.

وقالت (كامكو) في تقرير اقتصادي أصدرته إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسدول مجلس التعاون الخليجي في 2017 انخفض بنسبة 0.2 في المئة على أساس سنوي بسبب تراجع الناتج المحلي الإجمالي النفطي الفعلي بنسبة 2.8 في المئة على أساس سنوي.

إثر اتفاق منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) المعني بخفض الإنتاج.

ووفق هاتان الشركتان قاعدة مالية راسخة وخبرة واسعة في مجال إدارة الأصول وتطوير العقارات التجارية فضلاً عن سجلهما الحافل في تشغيل المجمعات التجارية المميزة.

نمر الصباح : إتمام المرحلة الأولى من ميكنة إجراءات العلامات التجارية

تضمنت أرشفة الملفات المتركمة في الإدارة



الشيخ نمر الصباح

«التجارة» : إيداع الكويت صك بروتوكول «تيسير التجارة» خطوة مهمة لتسهيل التجارة العالمية

عن حالة تسديد رسوم الخدمات وطباعة إيصال الرسوم للوكلاء ومالكى العلامات التجارية لسهولة الحصول على بيانات الدفع للطلبات الخاصة بهم. وقال إن هذه المرحلة شملت تفعيل خدمة الاستعلام عن بيانات طلبات العلامات التجارية للإطلاع على البيانات الخاصة بالعلامة التجارية وإمكانية طباعة تقرير بها إضافة إلى تفعيل خدمة متابعة حالة الطلبات المقدمة ومتابعة حالة الطلبات من حيث الإيداع وتسديد الرسوم والفحص والنشر والتسجيل.

وأضاف أنه تم تفعيل خدمة البريد الإلكتروني لتقديم طلبات العلامات التجارية والمعارض التجارية لمتابعة حالة الطلبات المقدمة وتوفير قاعدة بيانات متكاملة للعلامات التجارية وريطها بالسجل التجاري والهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وأشار إلى تخريب موظفي الاستقبال في إدارة العلامات التجارية على كيفية اعتماد الطلبات المودعة من خلال البوابة

الإلكترونية للعلامات التجارية عبر البوابة الإلكترونية خلال 30 يوماً وإطلاق خدمة تجديد علامة تجارية خلال 25 يوماً فضلاً عن شطب سلع وخدمات والتراجع على التجارية وطالب التأثير بتغيير اسم وعنوان مالك العلامة خلال الـ 27 ألف ملف تقريباً وجار العمل على إنشاء ميكنة علمية متخصصة في مجال الملكية الفكرية تضم مجموعة من الدورات العلمية والتراخيص الحديثة المتعلقة بهذا الشأن لتصبح ثالث ميكنة لدولة خليجية تنضم لميكنة الإيداع بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

وأشار إلى ربط خدمات البوابة الإلكترونية بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية، مما سيمكن لتفعيل برنامج النشر

الأخرى لمجموعة من المبادرات التي يتبناها بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية بإدارة معهد الدراسات المصرفية ضمن الاستراتيجية والثقافة الراسخة لتطوير وتأهيل الكوادر الوطنية ضمن عدد من البرامج ذات المستوى الرفيع للوجهة لعدد من شرائح المجتمع الكويتي لترسيخ ومواكبة النهج العلمي المتطور في تناول الشؤون المصرفية والمالية لبناء وإعداد كفاءات و كوادر وطنية شابة متخصصة مزودة بالعلم والمهارات التي تؤهلهم لتلبية ومواكبة متطلبات العصر وتطلعات التطورات العالمية في القطاع المصرفي والمالي.

يذكر أنه قد تم إطلاق حملة إعلانية عن جائزة «الباحث الاقتصادي الكويتي» في أكتوبر 2017 استمرت حتى نهاية شهر ديسمبر من العام ذاته، وقد تولي معهد الدراسات المصرفية إدارة شؤون الجائزة

«المركزي» : 52 بحثاً تم تقديمها لجائزة الباحث الاقتصادي الكويتي



محمد الهاشل

مكافأة مالية قدرها 10.000 د.ك (عشرة آلاف دينار كويتي) بالإضافة إلى هدية تذكارية وشهادة تقدير، كما تشمل الجائزة طباعة البحث الفائز ونشره وتوزيعه ليكون مرجعاً علمياً رصيناً للراغبين في الاستفادة من الأبحاث المتميزة، والجدير بالذكر أنه تم تشكيل لجنة مُحكمين من أربعة بنوك أعضاء بلجنة البحوث بمعهد الدراسات المصرفية وتم اقتراح أن يكون الأعضاء من بنك الكويت المركزي، بيت التمويل الكويتي، بنك الكويت الوطني، بنك الخليج بالإضافة إلى ممثل من معهد الدراسات المصرفية، كما تم إختيار ثلاث مُحكمين من خارج دولة الكويت.

والتختم الهاشلي بدعوة الكفاءات الوطنية للمشاركة في الدورات المقبلة لهذه الجائزة الهادفة لتحقيق الاستفادة والوعي لجميع المهتمين بهذا المجال.

أسس علمية عالية في مجالات العمل المصرفي والمالي. هذا وتعتبر الجائزة مسابقة سنوية رقمية المستوى يتم فيها اختيار أفضل بحث ليحصل مَعْدَه على

التي تهدف إلى تشجيع وتعزيز البحث العلمي الرصين في الشأن الاقتصادي والمصرفي من خلال تحفيز الكوادر الوطنية لتطوير مهاراتها وقدراتها البحثية على

«الوطنية العقارية» تعلن بناء أكبر مركز تجاري في أبوظبي

الجهات السكنية والتجارية البارزة في أبوظبي. وأضاف سلطان أن المشروع الذي سيتم افتتاحه في عام 2020 سيضم أكبر مدينة تجارية في العالم و450 متجرًا للعلامات التجارية و85 مطعمًا تمثل مختلف الشركات العائلية إلى جانب سراح العرض السيمعاني الحديثة.

ويقع مجمع (ريم مول) في منطقة نخجة أبوظبي في جزيرة الريم وهو المشروع التجاري والسكني الرئيسي الذي تنفذه شركة (ريم للتطوير) ومن المتوقع أن تصل قدرته الاستيعابية في الجزيرة إلى

في مجال الاقتصاد والاستثمار ويعزز الشراكة المجتمعية الخليجية ويدعم مشاريع التنمية المستدامة وعوامل الجذب السياحي والتطور العمراني والتجاري في المنطقة.

وأعرب عن تميّزاته بالتوفيق والنجاح للقائمين على المشروع الذي وصفه بأنه «من المشاريع الحيوية في العاصمة الاماراتية».

من جانبه قال سلطان في تصريح مماثل أن المشروع الذي تبلغ مساحته نحو 100 ألف متر مربع يهدف إلى تعزيز مكانة (جزيرة الريم) باعتبارها إحدى

أعلنت شركة «الوطنية العقارية» الكويتية مشروع بناء أكبر مركز تجاري في إمارة أبوظبي بتكلفة مالية تبلغ قيمتها 1.2 مليار دولار.

المشروع (ريم مول أبوظبي) في جزيرة (الريم) بحضور وزير التسامح الإماراتي الشيخ نهيان بن مبارك وسفير دولة الكويت لدى الإمارات صلاح البعيجان ورئيس مجلس إدارة شركة (الوطنية العقارية) الكويتية فيصل سلطان.

وقال السفير البعيجان إن المشروع يجسد التعاون المشترك بين البلدين

أعلنت شركة «الوطنية العقارية» الكويتية مشروع بناء أكبر مركز تجاري في إمارة أبوظبي بتكلفة مالية تبلغ قيمتها 1.2 مليار دولار.

المشروع (ريم مول أبوظبي) في جزيرة (الريم) بحضور وزير التسامح الإماراتي الشيخ نهيان بن مبارك وسفير دولة الكويت لدى الإمارات صلاح البعيجان ورئيس مجلس إدارة شركة (الوطنية العقارية) الكويتية فيصل سلطان.

وقال السفير البعيجان إن المشروع يجسد التعاون المشترك بين البلدين